



الجمعية البحرينية للشفافية

Bahrain Transparency Society

بيان بمناسبة اليوم الدولي لتعميم الانتفاع بالمعلومات 28 سبتمبر من كل عام.

أعتمدت الأمم المتحدة يوم 28 سبتمبر من كل عام يوماً دولياً للانتفاع بالمعلومات وحثت الدول والحكومات ومنظمات الأمم المتحدة ومنظمات المجتمع المدني في جميع الدول الاحتفال بهذه المناسبة لدعم نشر المعلومات وتداولها بين الناس لما لها من فائدة لاستقرار المجتمعات وتنميتها.

لقد نص دستور مملكة البحرين 2002 في المادة -23- على " حرية الرأي والبحث العلمي مكفولة، ولكل إنسان حق التعبير عن رأيه ونشره بالقول أو الكتابة أو غيرهما، وذلك وفقاً للشروط والأوضاع التي يبينها القانون، مع عدم المساس بأسس العقيدة الإسلامية ووحدة الشعب، وبما لا يثير الفرقة أو الطائفية ".

كما نصت المادة (19) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. (المادة 19. التي تنص على، لكل شخص حق التمتع بحرية الرأي والتعبير، ويشمل هذا الحق حريته في اعتناق الآراء دون مضايقة، وفي التماس الأنباء والأفكار وتلقيها ونقلها إلى الآخرين، بأية وسيلة ودونما اعتبار للحدود).

ونصت المادة (19) من الحقوق المدنية والسياسية على:- (أ. لكل إنسان حق في اعتناق آراء دون مضايقة. ب. لكل إنسان حق في حرية التعبير. ويشمل هذا الحق حريته في التماس مختلف ضروب المعلومات والأفكار وتلقيها ونقلها إلى آخرين دونما اعتبار للحدود، سواء على شكل مكتوب أو مطبوع أو في قالب فني أو بأية وسيلة أخرى يختارها.)

اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد المادة العاشرة والتي تنص على. (أ) اعتماد إجراءات أو لوائح تمكن عامة الناس من الحصول، عند الاقتضاء، على معلومات عن كيفية تنظيم الإدارة العمومية واشتغالها وعمليات اتخاذ القرارات فيها، وعن القرارات والصكوك القانونية التي تهم عامة الناس، مع إيلاء المراعاة الواجبة لصون حرمتهم وبياناتهم الشخصية؛ (ب) تبسيط الإجراءات الإدارية، عند الاقتضاء، من أجل تيسير وصول الناس إلى السلطات المختصة التي تتخذ القرارات؛ (ج) نشر معلومات يمكن أن تضم تقارير دورية عن مخاطر الفساد في إدارتها العمومية.)

ويشمل الهدف السادس عشر على (إعداد مبادرات بوضع ضمانات دستورية و/أو نظامية و/أو سياسية وتطبيقها لضمان وصول الجمهور إلى المعلومات.) وعلى الأخص الغايتين (الغاية (10) كفاءة وصول الجمهور إلى المعلومات وحماية الحريات الأساسية، وفقاً للتشريعات الوطنية والاتفاقات الدولية. الغاية (11) تعزيز المؤسسات الوطنية ذات الصلة، بوسائل منها التعاون الدولي، سعياً لبناء القدرات على جميع المستويات، ولاسيما في البلدان النامية. لمنع العنف ومكافحة الإرهاب والجريمة.)



الجمعية البحرينية للشفافية Bahrain Transparency Society

إن جميع هذه المواثيق الدولية تبين أهمية وجود قانون حق الحصول المعلومات، لقد صادقت مملكة البحرين على تلك العهود والاتفاقيات، وأعتبرت ضمن المنظومة التشريعية الوطنية. وترى الجمعية انه حان الوقت لالتزام البحرين بالمواثيق الدولية وبال دستور.

لقد تعرضت البحرين لأوضاع صحية صعبة أسوة ببقية دول العالم بسبب انتشار جائحة كورونا وما تسببت به من مصاريف إضافية وهزة عميقة للأقتصاد الوطني وكذلك الأقتصاديات العالمية، استدعى ذلك تدخل حكومي من أجل الحد من الآثار السلبية لهذه الجائحة بتخصيص مبلغ 4,3 مليار دينار بحريني (ما يعادل 11.5 مليار دولار أمريكي) لدعم السوق المحلي، إلا إن الحكومة أو الجهات المعنية بتقديم هذا الدعم لم تعلن عن المعايير التي اتبعتها من أجل دعم الشركات المتضررة كما لم تنشر المعلومات الخاصة بعمليات الصرف.

تواجه البحرين ارتفاع في الدين العام حيث بلغ 133% من الناتج المحلي وبذلك ارتفعت تكلفة خدمة الدين العام أيضا ولا يتضح من البيانات والمعلومات المتوفرة كيفية التصرف في الدين العام البالغ 13 مليار دينار بحريني (34.5 مليار دولار أمريكي) ولا كيف ستمكن الحكومة من التعامل مع هذا الحجم الكبير من الدين العام للسيطرة عليه وتخفيفه لتقليل آثاره السلبية على الأقتصاد الوطني.

أقرت البحرين ضريبة القيمة المضافة بنسبة 5% على الخدمات والمشتريات، مع استثناء بعض أنواع المواد الغذائية والخدمات، وطرحت الحكومة بالأمس مقترحاً لزيادة نسبة الضريبة الى 10% ولم تعرض مبررات هذه الزيادة على المواطنين لاقتناعهم أو التفاوض مع الجمهور من أجل الوصول الى قناة لفرض المبلغ أو الغائه.

ونظراً لأهمية وجود قانون حق الوصول الى المعلومات لمعرفة المواطنين بكل ما يتعلق بما سبق ذكره والأمور الأخرى، تدعو الجمعية مجلس النواب إعادة طرح مقترح القانون الموجود لديه منذ العام 2009 لمناقشته وتحديث مواده بما يواكب التطورات الجديدة والتعجيل بإقراره لأهميته للبحرين سواء في الالتزامات الدولية التي جاءت في الاتفاقيات الدولية التي صادقت عليها مملكة البحرين أو في حق الحصول على المعلومات باعتباره أحد الحقوق الأساسية للمواطنين.

الجمعية البحرينية للشفافية
28 سبتمبر 2021
المنامة.